

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

مستخرج من

الجريدة الرسمية

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 1 1 [illegible] 2016 الموافق.......................... يحدد تنظيم مصالح الأمانة العامّة ومصالح التنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية للمقاطعات الإدارية في مصالح ومكاتب

الجريدة الرسمية رقم

الصادرة بتاريخ

Habchi

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في.......................الموافق.......................يحدد تنظيم مصالح الأمانة العامّة ومصالح التنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية للمقاطعات الإدارية في مصالح ومكاتب

إنّ الوزير الأوّل

ووزير الداخلية والجماعات المحلية

ووزير المالية

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرّخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-140 المؤرّخ في 8 شعبان عام 1436 الموافق 27 مايو سنة 2015، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-247 المؤرّخ في 2 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 10 غشت سنة 1994 والذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرّخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 والذي يحدد صلاحيات وزير المالية؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرّخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 والذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-141 المؤرّخ في 9 شعبان عام 1436 الموافق 28 مايو سنة 2015 والمتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها؛

يقررون:

المادّة الأولى: تطبيقا لأحكام المادّة 6 والمادّة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 15-141 المؤرّخ في 9 شعبان عام 1436 الموافق 28 مايو سنة 2015 ، والمذكور أعلاه، يهدف هذا

القرار إلى تحديد تنظيم الأمانة العامّة ومصالح التنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية للمقاطعات الإدارية في مصالح ومكاتب.

الفصل I:

الأمانة العامّة

المادّة 2: تضم الأمانة العامّة للمقاطعات الإدارية مصلحتين (02):

- مصلحة التلخيص والإعلام الآلي والأرشيف؛
- مصلحة برامج التنمية.

المادّة 3: تضم مصلحة التلخيص والإعلام الآلي والأرشيف ثلاث (03) مكاتب:

- مكتب التنسيق وجمع وتحليل المعطيات الإحصائية؛
- مكتب الصفقات؛
- مكتب التوثيق والأرشيف.

المادّة 4: تضم مصلحة برامج التنمية مكتبين (02):

- مكتب الدراسات والتخطيط؛
- مكتب متابعة الاستثمارات.

الفصل II:

مصالح التنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية

المادّة 5: تجمع مصالح التنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية في مديرية منتدبة للتنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية.

المادّة 6: تنظم المديرية المنتدبة للتنظيم والشؤون العامّة والإدارة المحلية المشار إليها في المادّة 5 أعلاه، في ستة (06) مصالح:

1) **مصلحة الشؤون العامّة،** تضم أربع (04) مكاتب:

أ. مكتب الانتخابات والمنتخبين،

ب. مكتب متابعة الحياة الجمعوية والمظاهرات العمومية؛

ت. مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة،

ث. مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المقننة.

2) **مصلحة تنقل الأشخاص والممتلكات**، تضم أربع (04) مكاتب:

أ. مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية،

ب. مكتب تنقل المواطنين،

ت. مكتب تنقل الأجانب،

ث. مكتب حركة المركبات،

3) **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات**، تضم ثلاث (03) مكاتب:

أ. مكتب مراقبة مداولات المجالس الشعبية البلدية والقرارات الإدارية،

ب. مكتب المنازعات ونزع الملكية،

ت. مكتب المساعدة القانونية للبلديات.

4) **مصلحة الميزانية والصفقات العمومية والأملاك**، تضم أربع (04) مكاتب:

أ. مكتب الميزانية،

ب. مكتب الوسائل العامّة،

ت. مكتب الصفقات العمومية،

ث. مكتب الأملاك والقضايا العقارية.

5) **مصلحة التنشيط المحلي**، تضم أربع (04) مكاتب:

أ. مكتب مراقبة ميزانيات البلديات،

ب. مكتب متابعة المؤسسات العمومية البلدية،

ت. مكتب متابعة الاستثمارات اللامركزية،

ث. مكتب تثمين أملاك البلدية.

6) **مصلحة الموارد البشرية والتكوين**، تضم أربع (04) مكاتب:

أ. مكتب متابعة المستخدمين التابعين للمقاطعة الإدارية،

ب. مكتب التكوين،

ت. مكتب النشاط الاجتماعي،

ث. مكتب متابعة تسيير وتكوين الموارد البشرية التابعة للبلديات.

المادّة 7: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجزائر في 11 جانفي 2016 الموافق.......................

وزير الداخلية والجماعات المحلية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

نور الدين بدوي

وزير المالية

وزير المالية

حاجي بابا عمي

عن الوزير الأوّل

وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

والإصلاح الإداري

عن الوزير الأول وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
والإصلاح الإداري